صناع الأزمات والفتن ينفذون مخططا لتدمير مكتسبات الوطن

الاقتصاد ومصالح الوطن في مرمى نيران الخارجين على القانون

اليمن تعيش كارثة اقتصادية نتيجة الأزمة السياسية المتفاقمة

بلادنا تكبدت خسائر قدرت بأربعة مليارات دولار خلال الأشهر الأربعة الماضية بسبب توقف صادرات النفط

خسائر القطاع السياحي منذ فبراير الماضي (550) مليون دولار

شركات القطاع الخاص سرحت (60 ٪) من موظفيها بفعل الأزمة

(17) مليار دولار خسائر الاقتصاد نتيجة الأزمة السياسية

الدين العام المحلي ارتفع إلى أكثر من (900) مليار ريال يمني

صنعاء / متابعات:

حمل خبراء الاقتصاد العصابات الخارجة على النظام والقانون والمتمردين ومسببي الأزمة السياسية من أحزاب اللقاء المشترك الذين رفضوا الجلوس إلى طاولة الحوار مسؤولية تردي الوضع الاقتصادي في اليمن.

وأضاف الخبراء أن ما تقوم به تلك القوى السياسية من أعمال فوضى وتفجير أنابيب النفط ومنع وصول المشتقات النفطية إلى الأسواق وتخريب شبكات الكهرباء قد اثر على الاقتصاد الوطني وحمل المواطنين المزيد من الأعباء الحياتية، مشيرين إلى أن هذه العصابات الإرهابية والمتحالفين معها يسعون إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتدمير مكتسبات الاقتصاد الوطني وبنيته التحتية على مدار العقود الماضية .

وأكد الخبراء أن الحكومة والأجهزة التنفيذية تواجه مصاعب في مواجهة المشاكل الاقتصادية في ظل الممارسات الإرهابية والعدوانية لعصابات (المشترك) وحلفائهم التي تقوم بقطع الطرق وتفجر منشآت الكهرباء وتمنع وصول الغاز والنفط إلى المواطنين لتعميق الأزمة المعيشية وتحميلها لمؤسسات الدولة.

وقد أضافت موجة الاعتصامات التي تشهدها الساحة أعباءً جديدة على ميزانية اليمن المنهكة أصلاً بتناقص الإيرادات وارتفاع العجز، ما يضيق الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام الحكومة المالية لتفادي كارثة اقتصادية ستهوي بملايين اليمنيين إلى خانة الفقر.

وأكد الخبراء أن توقف صادرات اليمن النفطية البالغة 280 ألف برميل يوميا يعد أمرا خطيرا بالنسبة للاقتصاد اليمني، حيث تشكل صادرات اليمن من النفط 92 في المائة من إجمالي حجم الصادرات، و75 في المائة من الموارد العامة للدولة.

وتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى انخفاض كميات الإنتاج من النفط خلال الفترة (يناير- مايو 2011) عن الفترة المقابلة من عام 2010 بما نسبته (24 ٪)، وهذا ما ترتب عليه انخفاض نصيب الحكومة منه وبالأخص المخصص للاستهلاك الذي تراجع خلال شهري فبراير ومارس وتوقفه خلال شهري ابريل ومايو، وهو ما أدى إلى انخفاض حجم المتاح في السوق المحلية من المشتقات النفطية وبالتالي تفاقم الأزمة، ما دفع الحكومة إلى استيراد المشتقات النفطية حيث بلغت خلال الفترة يناير مايو نحو مليار و396 مليون دولار، وهذا ما نتج عنه السحب من عوائد الصادرات النفطية خلال شهري (ابريل ومايو 2011) وترتب عليه مواجهة متطلبات الاستيراد من السحب من الاحتياطيات الخارجية الذي أدى إلى تراجع احتياطات اليمن من العملات الصعبة من 5.9 مليار دولار نهاية عام 2010 إلى 4 مليارات و862 مليون دولار نهاية مايو ولم تتوقف آثار الأزمة عند هذا الحد بل ساهمت في ضعف تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تأثر المالية العامة للدولة من خلال ارتفاع الدين العام المحلي والخارجي.

وكان هشام شرف عبدالله، وزير الصناعة والتجارة قال إن بلادنا قد تكبدت خسائر بلغت أربعة مليارات دولار خلال الأشهر الأربعة الماضية بسبب توقف صادرات النفط، وكذلك بسبب مشتريات النفط بالأسعار الدولية، إضافة إلى تراجع عائدات السياحة، والرسوم الجمركية، والضرائب.

وكانت مصادر في وزارة السياحة قد أكدت إن القطاع السياحي الذي كان يساهم بـ 11 ٪ من الناتج المحلي وصل إلى نقطة الصفر. وتكاد الفنادق تكون خالية، إضافة إلى أن المطاعم تفتح أبوابها لساعات معينة بسبب انعدام المشتقات النفطية..وفي القطاع السياحي قدرت الخسائر جراء الأزمة السياسية منذ فبراير الماضي نحو 550 مليون دولار.

وأشار وكيل وزارة السياحة لقطاع التنمية السياحية عمر بلغيث، إلى أن عائدات القطاع السياحي خلال العام المنصرم بلغت مليارا و100 مليون دولار أمريكي فيما كان المتوقع أن ترتفع عائدات السياحة للعام الجاري 2011 بنسبة 5 ٪ مقارنة بعائدات العام الماضي.

ولفت بلغيث إلى أن السياحة الداخلية توقفت، وتم إلغاء مهرجانات الصيف التي كانت تقام سنوياً، مثل مهرجان صيف صنعاء، وإب وحضرموت وغيرها.

نزيف القطاع الخاص

كما دفعت الأزمة الاقتصادية شركات القطاع الخاص إلى تسريح 60 في المائة من موظفيها بعد توقف الأنشطة التجارية والاقتصادية والسياحية والعقارية، بإعطائهم إجازات مفتوحة بعضها نصف راتب والبعض الآخر من دون راتب إلى حين عودة الأمور إلى طبيعتها وشملت تأثيرات الأزمة السياسية على الاقتصاد اليمني تراجع حركة التجارة الداخلية بنسبة 70 في المائة .

وكان نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة محمد صلاح قد أكد أن الأوضاع الاقتصادية في اليمن تتضاعف في صورة لافتة وتسير منذ ستة أشهر إلى خطورة غير مسبوقة على الوضع الاقتصادي، خصوصا لذوي الدخل المحدود والأسر الفقيرة، إذ ارتفعت أسعار المتطلبات الحياتية الرئيسة بنسبة 500 ٪ في غضون أشهر قليلة.. واعتبر أن الانقطاع الكهربائي المتكرر يؤدي إلى تراجع مستوى الإنتاج في القطاعات الاقتصادية.

وقال: إن خسائر الاقتصاد نتيجة الأزمة السياسية القائمة منذ اندلاع الاحتجاجات تقدر بنحو17 مليار دولار، مشيراً إلى أن عدداً من المصانع والمعامل والورش والمحلات التجارية أغلقت أبوابها وسرحت عشرات الآلاف من العمال.

وأكد أن اليمن تعيش كارثة اقتصادية نتيجة الأزمة السياسية المتفاقمة، مشيراً إلى أن «الغرفة التجارية والصناعية» شكلت فريق مسح ميداني لحصر المصانع والمنشآت المتضررة بسبب شح الديزل وأزمة الكهرباء.

وأشار محمد صلاح إلى أن معظم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية في اليمن تضررت نتيجة الأزمة السياسية حيث تشير المعلومات إلى توقف حوالي 500 مصنع ومعمل وورشة في مختلف المحافظات ما نتج عنه توقف وتسريح المئات من العمال .كما توقف قطاع الإنشاءات بنسبة تتجاوز 90 ٪ والقطاع التجاري بنحو 80 ٪ والقطاع السياحي بنسبة 100 ٪ وبالمثل لبقية القطاعات الإنتاجية والاقتصادية.

ومن جانبه أكد نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن جمال السنباني أن الأزمة السياسية القائمة أثرت تأثيرا كبيرا على العمالة اليمنية في القطاعات المختلفة وانه تم تسريح آلاف العمال من وظائفهم.. وقال السنباني إن الطلب على العمالة توقف توقفا كاملا بسبب توقف أعمال البنية التحتية والإنشاءات في مختلف محافظات اليمن وهو ما ضاعف من أعداد العمالة الفائضة لتصل إلى أكثر من 200 ٪ عما كانت عليه قبل الأزمة حسب التقديرات الأولية.

خسائر مالية ومصرفية

ومن جانبه يقول الخبير الاقتصادي اليمني أحمد سعيد شماخ أن الخسائر المالية بسبب الاحتجاجات أسفرت عن توقف الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تأثرت المالية العامة للدولة بارتفاع الدين العام المحلي إلى أكثر من 900 مليار ريال يمني وهو ما يحتم على الدولة زيادة نشاطها في الحصول على هبات ومساعدات إضافية أخرى عاجلة من مختلف المؤسسات والمنظمات والدول.

ولاحظ شماخ أن كل هذه المؤشرات والعوائق قد أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على التصنيف الائتماني لليمن وفقاً لتلك التصنيفات الصادرة عن مؤسسات التصنيف والشركات الدولية.

وأوضح شماخ أن أبرز مؤشرات الأزمة اليمنية خلال الربع الثاني من العام الجاري تدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة أسعار الفائدة، وحصول شلل تام لكثير من النشاطات الاقتصادية وخصوصاً منها قطاع الصناعة والسياحة وقطاع الخدمات والقطاع المصرفي.

وتوقع مستشار وزارة الصناعة والتجارة طه الفسيل أن يتعرض الريال اليمني إلى المزيد من الانحدار في ظل الأزمة السياسية الراهنة.

وقال الفسيل إن المعطيات الراهنة تشير إلى أن العملة المتداولة في صنعاء لن تحافظ على ثبات سعرها المتدني أساساً نتيجة اعتبارات منها العوامل السياسية والاقتصادية والأزمات المتتالية التي مرت على تاريخ اليمن.

ومن جانبها أكدت جمعية البنوك اليمنية أن الجهاز المصرفي اليمني لم يتأثر بالأزمة الحالية وأنه ما زال مستمرا في أداء دوره وأي انخفاض في نشاطه إنما يعود للظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

ونفت الجمعية أنباء تحدثت عن شحة السيولة النقدية في البنوك اليمنية أو البنوك الأجنبية العاملة في اليمن، مؤكدة أن جميع البنوك تمكنت من تلبية جميع طلبات العملاء ما مكن البنوك من تجاوز تلك الأزمة دون العودة للبنك المركزي.

وقالت الجمعية أن جميع فروع البنوك مستمرة في نشاطها ولم يقم أي من البنوك بإغلاق أي من فروعه.

وأشارت الجمعية إلى أن الودائع انخفضت لدى بعض البنوك ولكنها شهدت زيادة مضطردة في بنوك أخرى.

تعطل الاستثمارات

ويقول رئيس قطاع الترويج بالهيئة العامة للاستثمار محمد أحمد حسين أن عددا من المشاريع الاستثمارية جمدت بسبب الأحداث السياسية التي تمر بها البلاد من دون تفصيل عن عددها، لكنه أكد أنها ستعاود نشاطها في حال استقرت الأوضاع في البلاد.

وأشار حسين إلى أن الهيئة تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون تأثر قطاع الاستثمار بالأزمة الراهنة وكذلك استقطاب أكبر قدر من المشاريع الاستثمارية.

وقال حسين :« على الرغم من الأزمة السياسية إلا أننا استطعنا استقطاب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية منذ بداية العام، وتوزعت المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة وفروعها ومكاتبها على 11 محافظة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية».

وأفاد حسين الذين يرأس أيضا لجنة لمعالجة أوضاع المشاريع المتعثرة أن برنامج عمل اللجنة للمرحلة الثانية يستهدف تشخيص أسباب تعثر المشاريع الاستثمارية التي تزيد كلفتها الاستثمارية على مليون دولار وتقل عن مليوني دولار بهدف إيجاد الحلول والمعالجات بالتنسيق مع أعضاء اللجنة من ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار وفي ضوء ذلك سيتم التركيز على 153 مشروعاً تقع في 17 محافظة وكلفتها الاستثمارية تزيد على 56 بليون ريال.

وأوضح رئيس قطاع الترويج أن اللجنة توصلت في العام الماضي إلى معالجة مشكلة ما نسبته 48 في المائة من المشاريع المتعثرة التي يزيد إجمالي كلفتها الاستثمارية على بليوني ريال بشكل إجمالي.

الطوفان القادم بعد رحيل الرئيس

محمد ناجي المنتصر

من الخطأ ربط حياة الأوطان برحيل أو موت الزعيم أو القائد، ومن الخطأ أيضاً التفريط بزعيم قادر على تجنيب الوطن ذلك الطوفان الذي سيؤدي إلى انهياره.

وأنا هنا لست من مؤيدي الزعماء الذين يتمسكون بمقولة (أنا ومن بعدي الطوفان) نتيجة الهوس بالسلطة وهم الزعماء الذين يشترطون أن يبقوا في الحكم وإلا عملوا على إدخال الوطن في طوفان يؤدي إلى الجحيم، لكنني في الوقت نفسه مع الزعماء الذين يعون ويفهمون إنهم ضرورة من ضرورات السلامة للوطن، وبهذا المنوال تكون السلطة هي من يتشبث بهم وليس العكس نظراً لحاجة الوطن إليهم وعدم قدرة غيرهم على ملء الفراغ الذي سيخلفه رحيلهم على الأقل في الوقت الراهن.

والرئيس علي عبدالله صالح من النوع الثاني الذي تحتاجه السلطة ولا يحتاج إليها، كضرورة ملحة يحتاجها الوطن لحفظ التوازنات وعدم اختلال الموازين، فكلي ثقة أن الرئيس علي عبدالله صالح غير متشبث بالسلطة كضرورة شخصية له، وإنما هو يعي تماماً تركيبة المجتمع اليمني السياسية والجغرافية وحتى القبلية وتعدد مراكز القوى، ويعي أن من الضروري بقاءه في الحكم لحفظ التوازنات وتجنيب الوطن الانزلاق نحو المجهول، وليس تمسكا بالحكم وإنما كمسؤولية وطنية ملقاة على عاتقه وعليه أن يتحملها أمام الله ومن ثم أمام شعبه، حتى لايترك الوطن ككرة قدم يتقاذفها العديد من اللاعبين الذين لايجيدون التسديد وفي هذه الحالة ستكون النتيجة هي الهزيمة والمهزوم هنا لن يكون اللاعبين وإنما هو الوطن والشعب أيضاً.

وأنا من هذا النوع الذي يرى أن الرئيس ضرورة لليمن وليس العكس، ولهذا فإنني أدعوه إلى عدم تسليم الحكم حتى يتم إيجاد لاعبين جدد يمتلكون نفس البراعة التي يمتلكها هو من أجل تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها الشعب اليمني، لأن هذا ما سيجنب اليمن الطوفان أو القادم المجهول، ولست هنا ممن يدعونه للبقاء في الحكم بدافع حبي له، ولكني أدعوه لأن يتمسك بالحكم كمسؤولية ملقاة على عاتقه وعليه أن يتحملها أمام الله لكي يجنب البلد الفتنة والتمزق، وهذا هو بالضبط ما أقسم عليه أمام الله وأمام الشعب وعليه أن يبر قسمه.

فإذا ما نظرنا إلى تركيبة اليمن من الناحية السياسية والجغرافية وتعدد مراكز القوى، خصوصاً ما أظهرته الأزمة الحالية، فبلا شك سيعترينا الخوف على وطننا وشعبنا، فالساحات المدعوة بساحات التغيير اليوم تعج بجميع التناقضات وتعدد مراكز القوى وعصابات الفساد وذوي الإطماع الشخصية وهم جميعاً متفقون - بأقليتهم - على رحيل الرئيس، أما الفترة التي تلي الرحيل كأمنية خاسرة لهم فلا يتفقون عليها، بل إن جميع هؤلاء الطامعين يطمح للإنفراد بالحكم وسحق ماعداه حتى ولو كان يوافقهم بطلب رحيل الرئيس، وهذا التناقض الكبير بينهم.. موجود أو لا يمكن إنكاره، كما أنه ليس خلافاً من قبيل الاختلاف بالرأي، فلو كان الأمر كذلك لاعتبرناه تنوعاً ضرورياً لإثراء الديمقراطية، ولكن خلافهم هو أن كل طرف يعمل على إقصاء الآخر إلى درجة إقامة منابر متعددة في الساحات أثناء خطبة الجمعة، ناهيك عن التعامل الفاشي الذي يلقاه الشباب من قبل حزب الإصلاح ولجانهم الأمنية خصوصاً من غير المنتمين لحزبهم، هذا إذا تجاهلنا الصدامات التي تحدث داخل الساحات بين حين وآخر بين المعتصمين أنفسهم، فهؤلاء الذين ينادون برحيل الرئيس لا يمتلكون رؤية واضحة أو مشروعاً لما بعد رحيل الرئيس فيما لو سلم لهم بالرحيل وتخلى عن مسؤوليته الوطنية.

إن مثل هؤلاء لا يمكن الاطمئنان إليهم أو الثقة بأنهم قادرون على إدارة الكفة لوطن يعج بالمتناقضات المتعددة فمن وجهة نظري على الأقل إن من يتصادمون بالساحات قبل استيلائهم على الحكم لا يمكن الركون إليهم، ولهذا على الرئيس أن يتحمل مسؤوليته وأن يجنب الوطن شر بلوى هؤلاء.

وحتى لو تجاهلنا التناقضات الموجودة في الساحات وعرجنا على التناقضات الأخرى خارجها على المستوى الوطني وما يحتويه المجتمع اليمني من مراكز قوى متعددة على المستوى الجغرافي السياسي والمناطقي والقبلي، فسيعترينا الذهول من قدرة الرئيس على إدارة الكفة لمدة ثلاث وثلاثين سنة وكيف استطاع أن يجعل من نفسه نقطة التقاء أجمعت عليها كل الأطياف بتنوعاتها المختلفة.

إنني أجزم أن اليمن لم تنجب إلى اليوم الرجل الذي يمتلك قدرات الرئيس أو من يتمتع بالكاريزما التي يمتلكها، وحتى لا أبدو كأنني أقلل من خلو اليمن من الكفاءات فاليمن غنية برجالاتها العظماء لكنهم على قدر كفاءاتهم وكثرتهم ليسوا محل إجماع عند اليمنيين لذا فالخطر الآن ليس رحيل الرئيس وإنما الفراغ الذي سيخلفه هذا الرحيل!

ولنفترض أنه رحل فمن سيحل محله! ومن الحزب الذي سيحل محل حزب المؤتمر؟ وماهو الحزب الذي يمتلك الأغلبية التي يمتلكها هذا الحزب؟، فلو فرضنا أن المشترك إضافة للحراك الجنوبي والحركة الحوثية والقاعدة يمكن أن تشكل الأغلبية التي يمتلكها حزب الرئيس، فهل بإمكانهم أن يجمعوا على شخص بديل للرئيس؟ اعتقد أن هذا من الاستحالة! فلا الحوثي يمكن أن يحكمه اشتراكي وحتما لن يرضى الحراك الجنوبي بأن يحكمه علي محسن وجناحه من بيت الأحمر وقطعاً لن تسلم القاعدة بأن يحكمها علماني، وليس هذا وحسب بل إن هذه المتناقضات من الشدة بحيث أنها ستوصلنا إلى التصادم، وبالتالي إلى دخول اليمن وسط طوفان لن يسلم منه أحد، ناهيك أن هذا التصادم قد يتطور إلى درجة تفكك البلاد وأنهيارها، فمحافظة صعدة قريبة من الانسلاخ عن الوطن، ومأرب والجوف وشبوة قد تتكون فيها دولة تابعة للقاعدة، ناهيك عن الجنوب الذي لن يقف عند الانفصال ككيان واحد، بل أنه قد يتشظى إلى دويلات صغيرة أولها حضرموت.

إذا لابد لليمنيين قبل أن يرحل الرئيس أن يجدوا من الذي سيحل محله وأن يكون محل إجماع اليمنيين حتى يكون قادراً على تجنيب اليمن الانزلاق فالقضية هنا ليست قضية شخص الرئيس وإنما هي قضية وطن، وقطعاً فإن هذا الوطن يستحق منا أن نراجع حساباتنا ونتروى في اتخاذ القرارات ومحاكاة الآخرين، وأن تغلب المصلحة الوطنية على ماعداها، ففي النهاية نحن في مركب واحد ولن ينجو من الغرق أحد، وليس عيباً ياقادة المشترك الاعتراف بالخطأ ومراجعته وتصحيحه، فيا ترى هل تخشون مما نخشى؟ أم أن الشيطان قد أغواكم ومصممون على إدخالنا الجحيم؟.

خمسة مليارات ريال خسائر الكهرباء خلال الأشهر الستة الماضية

صنعاء / سبأ:

قالت المؤسسة العامة للكهرباء:" إن حجم الاضرار والخسائر التي تكبدتها خلال الأشهر الستة الماضية في جانب الإيرادات بلغت خمسة مليارات ريال".

وأرجع نائب مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء لقطاع التوزيع والتفتيش الفني المهندس حارث العمري أسباب تلك الخسائر إلى عزوف المشتركين عن تسديد فواتير الكهرباء.

وأكد العمري ضرورة إلتزام المشتركين بسداد فواتير الكهرباء لضمان استمرارية تقديم الخدمة لهم، وتمكينها من الإيفاء بالتزاماتها في شراء الوقود وصيانة الشبكات.

وأوضح المهندس العمري أن التسديدات للفواتير لم تتجاوز 25 - 30 بالمائة خلال شهر يونيو الماضي، و51 بالمائة خلال شهر يوليو الجاري فيما كانت المؤسسة تحقق من مايتم تسديده قبل الأزمة التي تشهدها البلاد نحو 100 - 103 بالمائة من الإيرادات.

ولفت إلى أن المحطات التي تعمل بوقود الديزل والمازوت متوقفة تماما. مبينا أن المؤسسة لم تتمكن من تسديد قيمة فاتورة الوقود لشركة النفط، ولم تتمكن من عمل الصيانة للمحطات البخارية وشبكات الكهرباء وشراء قطع الغيار، فضلا عن أن المؤسسة لم تتمكن حتى الآن من صرف رواتب شهر يوليو للعاملين فيها بسبب عدم توفر الإيرادات.

وأشار إلى أن المؤسسة إلى جانب مشكلة الإيرادات تكابد مشاكل أخرى تتمثل في الاعتداءات المستمرة على خطوط نقل الطاقة الكهربائية مأرب - صنعاء 400 كيلو فولت، وامتداد الاعتداءات إلى مناطق أخرى مثل نهم وأرحب وغيرها من المناطق، وكذا سرقة الكابلات، والاعتداء على الشبكات والمحولات.

وبين أنه تم سرقة ونهب نحو 9 سيارات تابعة للمؤسسة خلال الأشهر الثلاثة الماضية منها سرقة سيارتين في المنطقة الثانية بالأمانة ونهب سيارة ودباب في تعز مع أجهزة الاتصالات، وسرق ونهب سيارتين من كهرباء رداع، وسرقة ونهب سيارتين في كهرباء الحديدة مع أجهزة الاتصالات، ونهب سيارة في كهرباء ذمار مع أجهزة الاتصالات ومواد متعددة.

وقال: «نأمل أن يمر علينا الشهر الكريم وأوضاع الكهرباء مستقرة وسالمة من الاعتداءات وقد تجاوب المشتركون في تسديد فواتير الكهرباء لتتمكن المؤسسة من عمل الصيانة اللازمة للمولدات ويكون هناك جاهزية كبيرة لاستقرارية المنظومة».

ونبه العمري إلى أن استمرار عزوف المشتركين سواء المواطنين أو كبار المستهلكين أو المزارعين وأصحاب المضخات عن تسديد الفواتير سيؤدي إلى توقف المحطات الكهربائية العاملة وقد يصل الأمر إلى توقف الخدمة عن المشتركين.

ولفت إلى أن المؤسسة تكبدت خسائر فادحة من أحداث الحصبة وتمكنت من إعادة نحو 12 محولاً احترقت خلال تلك الأحداث وكذا تمديد كابلات كثيرة، وتم إعادة التيار الكهربائي بنحو 98 بالمائة في الأمانة. مثمنا دور أجهزة الأمن ممثلة بوزارة الداخلية وعقال الحارات وأعضاء المجالس المحلية لتسهيل دور العاملين في الكهرباء وحمايتهم.

وأشار إلى أن الفرق الفنية التابعة للمؤسسة تعمل حاليا على إصلاح الأضرار بخطوط نقل 132 كيلو فولت بمنطقة أرحب في ظل ظروف صعبة وحرجة من خلال ما يتعرضون له من إعتداءات.

ولفت إلى أن المحطات التي تعمل بالوقود بالأمانة توقفت بسبب عدم توفر الوقود الأمر الذي فاقم من عجز الطاقة التوليدية للتيار الكهربائي، فيما يتم الإعتماد حاليا على المحطات البخارية في رأس كثيب والمخا ومحطة مأرب الغازية. مشيرا إلى أن خروج محطة مأرب الغازية عن الخدمة يسبب عجزاً التيار الكهربائي بالأمانة ليصل الانطفاء إلى نسبة 70 بالمائة من الطلب على الطاقة كون الأمانة تبلغ احتياجها نحو 400 ميجاوات.

وجدد المهندس حارث العمري، دعوته للمشتركين من كبار المستهلكين والتجار والقطاع الخاص والإخوة المواطنين والمزارعين وأصحاب المضخات إلى تسديد ما عليهم من متأخرات من قيمة ما تم استهلاكه من التيار الكهربائي وتسديد الفواتير أولا بأول لتتمكن المؤسسة من الإيفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمة لهم في شهر رمضان المبارك وغيره من الأشهر على مدار العام.